

د. يلعيساوي محمد الطاهر

د. باتلي غنية



قانون الإجراءات الجماعية (الإفلاس والتسوية القضائية)

دراسة مقارنة



.....	مقدمة
5.....	الفصل الأول : ماهية الإجراءات الجماعية.....
33.....	المبحث الأول : مفهوم الإجراءات الجماعية.....
34.....	المطلب الأول : تعريف الإفلاس.....
34.....	المطلب الثاني : تعريف التسوية القضائية.....
36.....	المبحث الثاني : أهداف الإجراءات الجماعية وتمييزها عن غيرها من التصرفات
36.....	المطلب الأول : أهداف الإجراءات الجماعية.....
37.....	الفرع الأول : معاقبة المفلس
37.....	الفرع الثاني : تسديد ديون الدائنين
38.....	الفرع الثالث: انقاذ والمحافظة على المؤسسة التي تواجه صعوبات مالية..
38.....	المطلب الثاني : خصائص الإجراءات الجماعية.....
40.....	الفرع الأول : الإجراءات الجماعية إجراءات قضائية
40.....	الفرع الثاني : الإجراءات الجماعية نظام خاص بفئة معينة من الأشخاص
41.....	الفرع الثالث : الإفلاس والتسوية القضائية إجراءات جماعية
43.....	الفرع الرابع : الإجراءات جماعية إجراءات تقتضي إشراك الدائنين
45.....	المطلب الثالث : تمييز الإجراءات الجماعية عن بعض التصرفات المشابهة.....
48.....	الفرع الأول : الإجراءات الجماعية والصلح.....
48.....	الفرع الثاني : الإجراءات الجماعية والتصفية.....
50.....	الفرع الثالث : الإجراءات جماعية والتسديد الجماعي للديون.....
51.....	

الفرع الرابع : الإجراءات جماعية والجزء 52
الفرع الخامس : الإجراءات الجماعية والإعسار 53
الفصل الثاني : شروط الإجراءات الجماعية 57
المبحث الأول : الشروط الموضوعية للإفلاس والتسوية القضائية 57
المطلب الأول : شرط الصفة 57
الفرع الأول : تطبيق الإفلاس على التجار 58
أولاً : التاجر شخص طبيعي : 58
1- القاصر : 59
2- الحرفي : 59
3- الممنوعين من التجارة : 60
4- الشخص الذي يمارس التجارة باسم مستعار : 61
5- التاجر المتوفى والتاجر المعزول : 61
6- الشريك المتضامن : 62
7- أعضاء مجلس الإدارة والرقابة في الشركات التجارية : 62
8- مديري الشركات التجارية : 62
ثانياً : الأشخاص المعنوية التي تتمتع بصفة التاجر : 63
1- شركة التضامن : 63
2- شركات التوصية : 64
3- شركات المساهمة والمسؤولية المحدودة : 66
4- شركة المحاصة : 67
5- الشركة الباطلة والشركة الناتجة من الواقع : 67

٦- الشركة المنحلة والشركة الفعلية :	68
الفرع الثاني : الأشخاص المعنوية الخاضعة للقانون الخاص.....	68
أولاً : الشركات المدنية	68
ثانياً : الجمعيات.....	69
ثالثاً : التعاونيات :	69
رابعاً : المقاولات الحرفية.....	70
المطلب الثاني : التوقف عن دفع الديون.....	72
الفرع الأول : ماهية التوقف عن الدفع.....	73
أولاً : المقصود بالتوقف عن الدفع :	73
١- التوقف عن الدفع هو مجرد صعوبة :	76
٢- التوقف عن الدفع ليس بالحالة الميؤوس منها مالياً :	78
الفرع الثاني : طبيعة الديون غير المدفوعة :	81
الفرع الثالث: تحديد تاريخ التوقف عن الدفع وإثباته.....	85
أولاً : تحديد تاريخ التوقف عن الدفع	86
ثانياً : إثبات التوقف عن الدفع	86
١- العلامات والإشارات التي تدل على التوقف عن الدفع:	86
٢- حالات الإعفاء من إثبات التوقف عن الدفع.....	88
المبحث الثاني : الشرط الشكلي للإجراءات الجماعية.....	88
المطلب الأول : دعوى شهر الإفلاس والتسوية القضائية.....	89
الفرع الأول : المحكمة المختصة.....	89
الفرع الثاني : أطراف دعوى الإفلاس والتسوية القضائية.....	91

أولا : تقديم طلب شهر الإفلاس أو التسوية القضائية من الدائنين:.....	91.....
ثانيا : تقديم طلب شهر الإفلاس أو التسوية القضائية من المدين:.....	92.....
ثالثا : القضاء بالإفلاس و التسوية القضائية من طرف المحكمة من تلقا، نفسها :	94.....
المطلب الثاني : القضاء بالإفلاس من المحكمة تلقائيا.....	95.....
الفرع الأول : طبيعة الحكم بشهر الإفلاس والتسوية القضائية.....	95.....
أولا : المبادئ التي يقوم عليه نظام الإفلاس والتسوية القضائية:.....	95.....
1- حكم الإفلاس ذو حجية مطلقة :	95.....
2- مبدأ وحدة الإفلاس :	96.....
3- مبدأ إقليمية الإفلاس:	96.....
ثانيا : حكم الإفلاس والتسوية القضائية منشئ أو مقرر:.....	98.....
الفرع الثاني : مضمون حكم الإفلاس والتسوية القضائية:.....	99.....
الفرع الثالث : منطوق حكم الإفلاس والتسوية القضائية:.....	100.....
أولا : الحكم بالإفلاس الإجباري.....	100.....
ثانيا : الحكم بالتسوية القضائية الإجبارية	101.....
ثالثا : تحول التسوية القضائية إلى إفلاس.....	102.....
الفرع الرابع : شهر وتنفيذ حكم الإفلاس والتسوية القضائية:.....	104.....
المطلب الثالث : طرق الطعن في حكم الإفلاس والتسوية القضائية:.....	105.....
الفرع الأول : المعارضة :	106.....
الفرع الثاني : الاستئناف:.....	107.....
الفصل الثالث : هيئات التفليسة.....	109.....

المبحث الأول : موظفي إجراءات الجماعية.....	109.....
المطلب الأول : الوكيل المتصرف القضائي.....	110.....
الفرع الأول : استقلالية الوكيل المتصرف القضائي :.....	111.....
الفرع الثاني : مهام الوكيل المتصرف القضائي :.....	113.....
أولاً : مهام الوكيل المتصرف القضائي في إفلاس.....	114.....
ثانياً: مهام الوكيل المتصرف القضائي في التسوية القضائية.....	115.....
المطلب الثاني : اختصاصات الوكيل المتصرف القضائي	116.....
الفرع الأول : حصر أموال المدين المفلس:.....	117.....
أولاً : وضع الاختام.....	117.....
ثانياً : جرد الأموال.....	118.....
الفرع الثاني : إدارة أموال المدين المفلس:.....	119.....
أولاً : الأعمال التحفظية.....	120.....
ثانياً : تحصيل الديون وبيع المنقولات والعقارات.....	120.....
الفرع الثالث : حصر ديون التفليسه :.....	122.....
أولاً : تقديم الديون	122.....
ثانياً : تحقيق الديون.....	123.....
المطلب الثالث : مسؤولية الوكيل المتصرف القضائي.....	125.....
المطلب الرابع : المراقبين في إجراءات الجماعية.....	126.....
المبحث الثاني : الهيئات القضائية في إجراءات الجماعية	128.....
المطلب الأول : القاضي المنتدب	128.....
الفرع الأول : مهام القاضي المنتدب :.....	128.....

الفرع الثاني : النظام القانوني لأوامر القاضي المنتدب :.....	130
المطلب الثاني : المحكمة:.....	131
الفرع الأول : المحكمة المختصة:.....	131
الفرع الثاني : اختصاصات المحكمة:.....	133
المبحث الثالث : جماعة الدائنين.....	135
المطلب الأول : تعريف جماعة الدائنين وطبيعتها القانونية.....	136
الفرع الأول : تعريف جماعة الدائنين:.....	136
الفرع الثاني : الطبيعة القانونية لجماعة الدائنين:.....	140
المطلب الثاني : ترتيب جماعة الدائنين:.....	141
الفرع الأول : الدائنوون السابقون لحكم الإفلاس:.....	141
أولاً : الدائنوون المكونون للجماعة (الدائنوون في الجماعة)	141
ثانياً : الدائنوون خارج الجماعة.....	142
الفرع الثاني : الدائنوون اللاحقون لحكم الإفلاس:.....	142
أولاً : دائي الجماعة.....	143
ثانياً : الدائنوون خارج الجماعة.....	144
المطلب الثالث : تكوين أصول جماعة الدائنين:.....	145
الفصل الرابع : آثار حكم الإفلاس والتسوية القضائية بالنسبة للمدين :	147
المبحث الأول : الآثار بالنسبة لذمة المدين المفلس:.....	147
المطلب الأول : غل يد المدين المفلس :	148
الفرع الأول : المقصود بغل اليد:.....	148
الفرع الثاني : الغاية من غل اليد :	149

الفرع الثالث : الطبيعة القانونية لغل اليد :.....	150.....
أولا : غل اليد هو نقص أهلية	150.....
ثانيا : غل اليد نوع من نزع الملكية.....	151.....
ثالثا : غل اليد هو ممارسة للدعوى البولصية :	152.....
الفرع الرابع : الأساس القانوني لفكرة غل اليد :.....	153.....
الفرع الخامس : مدة غل اليد :.....	154.....
الفرع السادس : نطاق غل اليد :.....	155.....
أولا : نطاق غل اليد بالنسبة للأموال :.....	155.....
ثانيا : نطاق غل اليد بالنسبة للأعمال والتصرفات :.....	157.....
المطلب الثاني : عدم نفاذ التصرفات الصادرة في فترة الريبة :.....	161.....
الفرع الأول : الآثار المتعلقة بالفترة السابقة لحكم الإفلاس :.....	161.....
أولا : القواعد التي تحكم فترة الريبة :	162.....
ثانيا : مدة فترة الريبة :.....	163.....
الفرع الثاني : التصرفات التي يشملها عدم النفاذ الوجبي :	165.....
الفرع الثالث : التصرفات المشمولة بعدم النفاذ الجوازي :	168.....
المطلب الثالث : نتائج غل اليد بالنسبة للمدين :.....	171.....
الفرع الأول : عدم التمسك بالتصرفات التي قام بها المدين لوحده :.....	171.....
الفرع الثاني : التمسك بتصرفات المدين المتخذة قبل غل اليد :.....	172.....
الفرع الثالث : شروط الاحتجاج ببعض التصرفات :	173.....
أولا : تاريخ التصرفات :.....	173.....
ثانيا : تمثيل المدين من طرف الوكيل المتصرف القضائي :	173.....

ثالثا : استمرار النشاط التجاري والنشاط الجديد للمدين المفلس:.....	174.....
المبحث الثاني : الآثار بالنسبة لشخص المدين :.....	177.....
المطلب الأول : سقوط بعض الحقوق السياسية والمدنية :.....	178.....
المطلب الثاني : تقرير معونة للمفلس وعائلته :.....	179.....
المطلب الثالث : جواز استخدام المدين المفلس في التفليسه :.....	180.....
المطلب الرابع : المسئولية الجزائية للمدين المفلس :.....	181.....
الفصل الخامس : آثار حكم الإفلاس والتسوية القضائية بالنسبة للدائنين :.....	183.....
المبحث الأول : آثار غل اليد المدين بالنسبة للدائنين :	183.....
المطلب الأول : وقف المتابعات الفردية سريان الفوائد:	184.....
الفرع الأول : وقف الدعاوى الفردية:.....	184.....
أولا : الدعاوى القضائية ضد المفلس :.....	184.....
ثانيا : وقف الحجوز :.....	186.....
ثالثا : وقف طرق التنفيذ:.....	187.....
رابعا : وقف الدعاوى المرفوعة ضد الغير :	188.....
الفرع الثاني : وقف سريان الفوائد:.....	188.....
المطلب الثاني : سقوط آجال الديون ورهن جماعة الدائنين:.....	189.....
الفرع الأول : سقوط آجال الديون :	190
الفرع الثاني : رهن جماعة الدائنين:.....	191.....
المبحث الثاني : آثار حكم الإفلاس بالنسبة لأصحاب التأمينات:.....	191.....
المطلب الأول : الدائنين أصحاب الامتياز :	192.....
الفرع الأول : أجور العمال:.....	192.....

الفرع الثاني : حقوق الامتياز العام :.....	193
أولاً: امتياز المصارييف القضائية :	193
ثانياً: امتياز الخزينة العامة :.....	193
المطلب الثاني : أصحاب الرهون والامتيازات :	194
الفرع الأول : الرهون والامتيازات الواردة على الأموال المنقولة :.....	194
الفرع الثاني : الرهون والامتيازات الواردة على الأموال العقارية :.....	196
المبحث الثالث : آثار حكم الإفلاس بالنسبة لباقي الدائنين :.....	197
المطلب الأول : تعريف الدائنين الجدد :	197
الفرع الأول : آثار حكم الإفلاس بالنسبة للدائنين في حالة موصلة النشاط التجاري :.....	198
الفرع الثاني : وضعية الدائنين في حالة النشاط الجديد :	200
أولاً : الحالة القانونية للأموال المكتسبة من النشاط الجديد :	200
ثانياً : نطاق حقوق الدائنين على الأموال الجديدة :	202
ثالثاً : مرتبة الدائنين الجدد بالنسبة لجماعة الدائنين :	204
المطلب الثاني : وضعيات خاصة لبعض الدائنين :	205
الفرع الأول : آثار حكم الإفلاس بالنسبة لمن يثبت لهم قانوناً حق الاسترداد :	205
أولاً : استرداد الأوراق التجارية :	205
ثانياً : استرداد البضائع المودعة لدى المدين المفلس :	206
ثالثاً : استرداد الزوجة لأموالها :	207
الفرع الثاني : آثار حكم الإفلاس بالنسبة لمن يثبت لهم الحق في الحبس، المقاصة والفسخ :	209

19هـ : الحق في الحبس :.....	209
ثانياً : المقاضة :.....	211
ثالثاً : الفسخ :.....	211
الفرع الثالث : آثار حكم الإفلاس في حالة تعدد الملزمين بدين واحد :.....	212
أولاً : أثر إفلاس أحد الملزمين بالنسبة للباقيين :.....	212
ثانياً : أثر إفلاس الملزمين في تفليس كل منهم لحقوق الدائنين :.....	213
1- إفلاس جميع الملزمين قبل الوفاء بأي جزء من الدين :.....	214
2- إفلاس بعض الملزمين بعد الوفاء بجزء من الدين.....	216
الفصل السادس؛ انتهاء التفليسية :	219
المبحث الأول: الصلح في الإجراءات الجماعية :.....	220
المطلب الأول : تعريف الصلح وشروطه :	220
الفرع الأول : تعريف الصلح :	220
الفرع الثاني : شروط الصلح :	222
أولاً : أن يكون المدين مقبولاً في تسوية قضائية :.....	223
ثانياً : تحقق شرط الأغلبية المزدوجة في التصويت على الصلح:.....	223
المطلب الثاني : إجراءات الصلح :	225
المطلب الثالث : آثار الصلح وانتهاؤه :	227
الفرع الأول : آثار الصلح :.....	227
الفرع الثاني : إبطال الصلح وفسخه :.....	228
أولاً : إبطال الصلح :	228
ثانياً : أفسخ عقد الصلح :.....	230

المطلب الرابع : تزاحم الدائنين الجدد للدائنين المصوتين على الصلح قبل فسخه أو بطلانه :	231.....
المطلب الخامس : اتحاد الدائنين :.....	233.....
الفرع الأول : تنظيم الاتحاد :.....	234.....
الفرع الثاني : الفرض من الاتحاد :	234
الفرع الثالث : انحلال الاتحاد :.....	236.....
المبحث الثاني : قفل التفليسية ورد الاعتبار التجاري :	236.....
المطلب الأول : قفل التفليسية :	237.....
الفرع الأول : انتهاء التفليسية لكافية الأصول :.....	237.....
الفرع الثاني : انتهاء التفليسية لعدم كافية الأصول :.....	238.....
المطلب الثاني : رد الاعتبار التجاري :	241.....
الفرع الأول : رد الاعتبار الوجوبي :.....	242.....
الفرع الثاني : رد الاعتبار الجوازي :	242
الفرع الثالث : إجراءات رد الاعتبار :.....	243.....
المبحث الثالث : جرائم الإفلاس :	245.....
المطلب الأول : جرائم الفلس :.....	245.....
الفرع الأول : الإفلاس بالتدليس :.....	246.....
الفرع الثاني : الإفلاس بالقصیر :	250.....
أولاً : الإفلاس بالقصیر الوجوبي :	251
ثانياً : الإفلاس بالقصیر الجوازي :	254.....
المطلب الثاني : جرائم غير الفلس :	257.....

الفرع الأول : جرائم المُسيرين والقائمين بالإدارة:	258.....
أولاً : الإفلاس بالقصير :	258
ثانياً : الإفلاس بالتدليس :	261.....
الفرع الثاني : جرائم غير المفلس استناداً إلى صفة الفاعل:	262.....
أولاً : جرائم أقارب المفلس :	263.....
ثانياً : جرائم الدائنين :	263.....
ثالثاً : جائم الغير :	264.....
خاتمة :	267.....
قائمة المراجع :	279.....
الفهرس :	289.....



إن هذا الكتاب يتناول بالدراسة التفصيلية مختلف الجوانب المتعلقة بنظام الإفلاس والتسوية القضائية، ويهتم بالدرجة الأولى المشتغلين بهذا الحقل من محامين وقضاة وطلبة كليات الحقوق عموماً. حيث أن هذا الكتاب يتضمن ستة فصول تبدأ من التطور التاريخي لهذا النظام والمفاهيم الأساسية التي يقوم عليها وإجراءات تطبيقه وإجراءات سيره إلى غاية القفل النهائي للتفاسة أو التسوية القضائية، وكذا الجرائم المرتبطة به.

إن هذه الدراسة تعرضت بالشرح والانتقاد إلى التشريع التجاري الجزائري الذي ظل حبيس الكتاب الثالث منه ولم يشهد تطبيقاً يرسى قواعد واجتهادات عملية في هذا المجال وهو ما جعلنا نسلط الضوء كلما أمكن ذلك على نظرة المشرع المقارن لبيان الغموض الذي يكتنف هذا المجال الجذّ خاص من القانون.

كما تعرّضنا في هذا الكتاب إلى أحدث النظريات التي قيلت في مجال نظام الإفلاس والتسوية القضائية والذي ظل يتطور إلى أن وصل إلى ما هو عليه الحال في التشريعات المقارنة والتي عدلت في منظومتها القانونية بما يتماشى والنظرية الحديثة لهذا النظام والتي فرضتها الظروف التجارية والاجتماعية والاقتصادية العالمية.

ونأمل من خلال هذا المؤلف أن تكون قد ساهمنا ولو بجزء بسيط في إثراء المكتبة القانونية الجزائرية ومساعدة المشتغلين بهذا المجال على المثابرة في طرق هذا التخصص الدقيق من القانون بالبحث والدراسة لمحاولة مسايرة التطور العالمي في هذا المجال.

شومه

لطباعة والتوزيع
منشورات - دار علوم - الجزائر

021 94 19 36 021 94 17 75
021 94 41 19 021 79 91 81

www.editionshouma.com
e-mail: info@editionshouma.com

السعر: 720.00

ISBN 978-9931032250



9 789931 032250

5/571